المحاضرة العامة الثانية للموسم الثقافي

تجارب الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية مع التركيز على الحالة المصرية

”وأن ليس الأمس سوى ذكرى اليوم ، وليس الغد سوى حُلم اليوم“

من كتاب النبي ، جبران خليل جبران

الحكم في الشيء فرع من تصوره "حكمة قديمة"

تنويه

هذه المحاضرة مساهمة في بلورة فكر اقتصادي عربي كأحد أهداف الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . وبالتالي فهي اجتهاد في مجال النظر في القضايا وفي ترجمة المصطلحات ، قد يصيب وقد يخطئ . و ليس القصد ادعاء العلم ، بل هو استثارة الفكر والمخاطرة بالاجتهاد

لذلك فالكل مدعو للإدلاء بدلوه

أهم العناصر :

- العنصر الأول : تعبير الإصلاح الاقتصادي
- العنصر الثاني : تجارب "الإصلاح" في الدول العربية
- العنصر الثالث : التجربة المصرية
- العنصر الرابع : في مفهوم الإصلاح الاقتصادي- نظرة نقدية
- العنصر الخامس : نحو برنامج بديل

العنصر الأول : تعبير الإصلاح الاقتصادي

- الإصلاح الاقتصادي من أكثر التعبيرات تداولا ومن أقلها وضوحا
- على محرك البحث جوجل :
- بالعربية 36. 6 مليون مرة .
- وبالإنجليزية 418 مليون مرة .
- وقد ينطبق عليه المثل القائل : "حق يراد به باطل" .
- نطرح في هذا اللقاء رؤية نقدية للموضوع .

العنصر الثاني : تجارب "الإصلاح" في الدول العربية

- يتواتر المفهوم التقليدي للإصلاح الاقتصادي بين تقرير وآخر من التقارير الصادرة عن المنطقة العربية .
- أمثلة
  - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون) .
  - تقرير التنمية العربية (معهد التخطيط القومي والمعهد العربي للتخطيط) .
  - التقرير العربي للتنمية المستدامة (الإسكوا) .

العنصر الثاني : تجارب "الإصلاح" في الدول العربية

- ترجع تجارب الدول العربية فى الإصلاح الاقتصادي إلى منتصف الثمانينيات على خلفية انخفاض أسعار النفط وما ارتبط به من تراجع الطلبة على العمالة الوافدة وانخفاض تحويلات العاملين .
- ففي منتصف عقد الثمانينيات تبنت المغرب وتونس والأردن إصلاحات اقتصادية في اطار برامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي باتفاق مع صندوق النقد الدولي . وشملت الإجراءات اصلاح نظام الصرف وخفض الانفاق العام ، خصوصا على الدعم . (صندوق النقد العربي ، 2018) .
- وفي أوائل التسعينيات قام العديد من الدول العربية بتطبيق برامج للتصحيح الاقتصادي (Economic Adjustment) والإصلاح الهيكلي (Structural Reform) في إطار اتفاق مع مؤسسات بريتون وودز .
- ترجمة

العنصر الثاني : تجارب "الإصلاح" في الدول العربية

- وتضمنت الإجراءات عناصر الوصفة التقليدية : تحرير نظام الصرف وتحرير التجارة وتفعيل آليات السوق و خصخصة شركات القطاع العام .
- ومع بداية الألفية الجديدة ، بدأت الدول العربية تطبيق ما يمكن تسميته الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادية التي شملت السياسات الاقتصادية الكلية (السياسة النقدية ونظم الصرف) والإصلاحات الهيكلية (برامج الخصخصة ، تحرير التجارة ، وتطوير القطاع المالي) .
- ومما دفع الى تبنى إصلاحات الجيل الثالث الصدمات الخارجية مثل الأزمة المالية العالمية (2007-2009) وأزمة الدين السيادي في أوروبا (2011-2012) والانخفاض الحاد في أسعار النفط في عام 2014 . ثم كان هناك مفعول التحولات السياسية في المنطقة والتي بدأت عام 2011 (الربيع العربي) .
- ونتيجة لهذه الصدمات لجأت عدة دول عربية (الأردن وتونس والعراق والسودان ومصر وموريتانيا واليمن) إلى تبنى الجيل الثالث من الإصلاحات الاقتصادي بتمويل مؤسسات بريتون وودز والصناديق العربية . (صندوق النقد العربي ، 2018 ، ص ص 41-57)

العنصر الثالث : التجربة المصرية

- **استهدف "الإصلاح" الاقتصادي في مصر 19-2016 :**
  - تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة (إقرار ضريبة القيمة المضافة ، ترشيد الدعم) .
  - تقليل الدين العام المحلي من 98% إلى 88% من الناتج خلال 16/2015- 19/2018 .
  - تحسين عمل سوق الصرف الأجنبي (التعويم) .
  - رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تسريع الإصلاحات الهيكلية لزيادة الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص .
  - توسيع شبكات الحماية الاجتماعية في إتجاه التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدي .

العنصر الثالث : التجربة المصرية

- في 22 أكتوبر 2022 أعلن عن اتفاق على مستوى الخبراء بين الجانب المصري وصندوق النقد الدولي بشأن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الوطني الشامل والممتد لمدة أربع سنوات
- لاحظ أن الحكومة أعلنت عن الاتفاق قبل انطلاق المؤتمر الاقتصادي خلال 23-25 أكتوبر ، ، بينما جاء إعلان صندوق النقد الدولى في 27 أكتوبر ، أي بعد انتهاء المؤتمر الاقتصادي . هل من مغزى؟
- سيعرض الاتفاق على إدارة الصندوق للموافقة في ديسمبر 2022
- يتضمن الاتفاق حصول مصر على قرض جديد من الصندوق بقيمة حوالى 3 مليارات دولار وعلى تمويل إضافي قدره 1 مليار دولار من خلال "صندوق المرونة والاستدامة" الذي تم إنشاؤه حديثًا بصندوق النقد الدولي

العنصر الثالث : التجربة المصرية

- حزمة تمويلية خارجية إضافية وبشروط تمويلية ميسرة تبلغ نحو 5 مليارات دولار ، وذلك من خلال عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية
- من شقين : إجراءات تعزيز الاستقرار في المقابل تنوي الحكومة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي من شقين : إجراءات مالية ونقدية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي ، وإجراءات للإصلاح الهيكلي (من التدابير التي تساهم في زيادة تنافسية الاقتصاد المصري وتحسين بيئة الاعمال ودفع معدلات الانتاجية ومعدلات التصدير السلعية والخدمية) .
- تشخيص الوضع الراهن : مصر تمر بأزمة عملة currency crisis
- والجنيه المصري تعرض لتخفيضات متتالية منذ مارس الماضي ، نتج عنها فقدان أكثر من 50% من قيمته .

العنصر الثالث : التجربة المصرية

- تشريح أزمة الاقتصاد المصري .
- اقتصاد ريعي .
- المرض الهولندي (تمدد قطاعات السلع المحلية على حساب قطاعات سلع التجارة) .
- تراجع الصناعة والزراعة ، وافتقاد الأمن الغذائى
- إرتفاع نسبة المكون الأجنبي لكل من الإنتاج المحلى والاستهلاك والاستثمار .
- اتساع نطاق الفقر والتهميش الاجتماعي .
- تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية .

العنصر الثالث : التجربة المصرية

- تعديل نظام الصرف : هل التعويم هو الحل؟
- قرار البنك المركزى تعويم الجنيه في 2016 و 2022
- هذا معناه التحول من نظام الربط بالدولار (dollar peg) المعمول به منذ 1991 إلى نظام التعويم الكامل .
- فى ظل النظام الجديد ، سعر صرف الجنيه يتحدد من خلال آلية التعامل فيما بين البنوك (interbank) ، دون تدخل البنك المركزى . يعنى تعويم مطلق .
- الأثر الفوري كان إنخفاض قيمة الجنيه من 9 .8 إلى 3 .13 للدولار الى 5 .24 إلى . . . .
- الملاحظ أن الحكومة لم تدرس الأثر المالي على الموازنة و لا الأثر على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية و التضخم . كما أنها تقلل من الآثار الاجتماعية لحزمة الإجراءات تلك .

العنصر الثالث : التجربة المصرية

معضلة سعر الصرف فى مصر تتمثل فى أمرين :

(ا) ارتفاع المكون الأجنبي للإنفاق والإنتاج المحلي

(ب) غياب شرط مارشال-ليرنر

(ج) الثالوث المستحيل

إن التعويم في ظل هذه الخصائص الهيكلية سيكون له آثار سلبية على الإنتاج وعلى الموازنة العامة للدولة وعلى التضخم وعلى توزيع الدخل .

وقد جربت مصر التخفيض عدة مرات : 1962 ، 1979 ، 1987 ، 1991 ، 2003 ، وفي 2016 ثم 2022 .

والنتيجة واضحة : الحاجة إلى التخفيض تتكرر كل عدة سنوات .

سعر الصرف الرسمي و سعر السوق الموازية : أيهما يجر الآخر؟

العنصر الثالث : التجربة المصرية

البديل للتعويم :

أولاً- تعديل نظام سعر الصرف بالربط بسلة عملات بدلا من الربط بالدولار الأمريكي وحده- وهو النظام الحالي مع استهداف استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعال بالسيطرة على التضخم ومراجعة سعر الصرف الاسمي الفعال .

ثانياً- تخفيض الواردات بإعمال نص المادة 12 والمادة 18-ب من اتفاقية الجات . هذا قد يسمح بالسيطرة على العجز التجاري بقدر أقل من التخفيض .

ثالثا- فرض قيود لضبط حركة رؤوس الأموال الساخنة .

العنصر الثالث : التجربة المصرية

هروب الأموال الساخنة

تحول الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر من صافي تدفق للداخل بلغ 18.7 مليار دولار عام 2021/2020 الي صافي تدفق للخارج بلغ نحو 21 مليار دولار عام 2022/2021، ليعكس قلق المستثمرين نتيجة للصراع الروسي الاوكراني، بالإضافة الي السياسات النقدية الانكماشية التي ينتهجها الفيدرالي الأمريكي والتي تؤدي الي نزوح الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة .

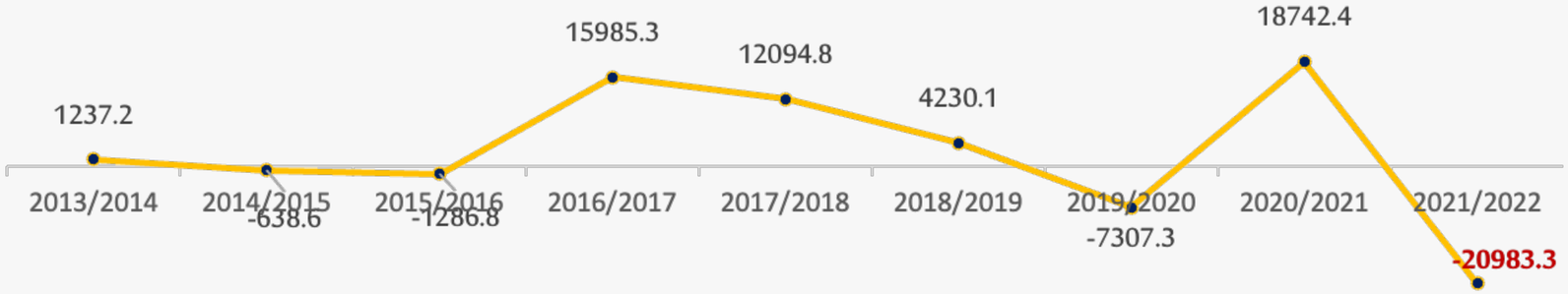

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد متفرقة

العنصر الرابع : في مفهوم الإصلاح الاقتصادي- نظرة نقدية

- في معنى الإصلاح الاقتصادى
- في صحيح اللغة ، أَصْلَحَ الشيءَ يعني أزال فساده (مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المُعجَم الوسيط ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، 2021 ، ص827)وبالتالي فإن الإصلاح الاقتصادي يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه ، أي إزالة فساده .
- إذاً ، ما يعتبر إصلاحًا اقتصاديًا من وجهة نظر معينة قد لا يعتبر كذلك بالضرورة من وجهة نظر أخري

العنصر الرابع : في مفهوم الإصلاح الاقتصادي- نظرة نقدية

- وهذا ينطبق على الإصلاح الاقتصادي كما تطرحه المؤسسات الاقتصادية الدولية والأصل التاريخي للاصطلاح يعود إلى حوالي ثلاثين عامًا وطبقا للمفهوم الذي يتبناه البنك والصندوق ، جوهر الإصلاح هو تكيف الداخل إزاء معطيات الخارج . وسوف أُطلق عليها **"الوصفة التقليدية"** للإصلاح
- وجوهرها ثلاث قضايا محورية . الأولى تتعلق بدور الدولة وهذا الدور هو أقل دور ممكن للدولة- أقرب ما يكون إلى الصفر ، إنما ليس أبعد ما يكون عن الصفر . والثانية هي آلية السوق في مواجهة التخطيط . وهناك انحياز واضح إلى أن تنفرد آلية السوق بالمهمة . والثالثة هي علاقة الداخل بالخارج ، وتحديدا اعتماد الأسعار العالمية كمقياس للقيمة الحقيقية .

العنصر الرابع : في مفهوم الإصلاح الاقتصادي- نظرة نقدية

- وبالتالي لا يكون اصلاحا اقتصاديا بالضرورة ما هو متداول في لغة البنك والصندوق وما نتعاطاه في السرديات المتداولة تحت مسمى **"اصلاح اقتصادي"** .
- وبالتالي يصبح السؤال ما هو البديل؟
- أولاً : فيما تتعلق بدور الدولة ، البديل الذي ننادي به ليس هو تعظيم دور الدولة وإنما تفعيل دور الدولة . وهذا يعني في الواقع بدءاً من النقطة الحالية إعادة هيكلة دور الدولة بتقليص تدخل الدولة في مجالات لأنه معوق ، وزيادة دور الدولة في مجالات أخرى لأنه خافت ، بل وخلق دور للدولة في مجالات يغيب عنها تماماً .
- ثانياً : بالنسبة للسوق وآلية الثمن . إذا قلنا أن الأسعار العالمية لم تعد لها ولا يجوز أن تكون لها هذه المرجعية ، يصبح على كل بلد أن يسعي لكي يكون جزءاً من كل أكبر يتمتع بمواصفات الكتلة الحرجة حتى يستطيع أن يؤثر في مواجهة الكيانات الجديدة . التكامل الاقتصادي العربي وأن نتحاشى الانزلاق نحو اعتماد الأسعار العالمية وآلية السوق كمرجعية لاتخاذ القرار . لأن الأسعار العالمية أو المسماة بالعالمية ، أسعار ليست نتاج التفاعل التلقائي بين قوى العرض والطلب في ظروف تنافسية
- ثالثاً : بالنسبة لعلاقة الداخل بالخارج ، نشير الى موضوع التكتلات . فالإصلاح الاقتصادي يتضمن السعي لإقامة كتلة حرجة تتمتع بحد أدنى من الحجم يسمح لها بالحركة الفعالة على الصعيد الدولي . التكامل الاقتصادي العربي

العنصر الرابع : في مفهوم الإصلاح الاقتصادي- نظرة نقدية

- وبناء على ما تقدم ، نقترح أن تتضمن حزمة الإصلاح الاقتصادي العناصر الستة الآتية :
- إجراءات تعويضية لمعالجة الآثار الضارة للصدمات الخارجية ، والتي تعود جزئيا الى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي .
- خلطة ملائمة من الاعتماد على قوى السوق وعلى آلية الثمن ، واللجوء إلى قدر من التخطيط والضوابط المباشرة .
- استخدام عدد أكبر من أدوات السياسة الاقتصادية مما يتم استخدامه في إطار الوصفة التقليدية . مثلاً نجد أنه يتم التركيز على سعر الفائدة ، ولكن في التطبيق نجد أن سعر الفائدة قد يحفز الادخار في ظروف معينة ولكنه يثبط الاستثمار على طول الخط .
- لاستعادة التوازن الكلى ، تضمين حزمة الإصلاح الاقتصادي على خلطة متوازنة من إجراءات زيادة العرض الكلي وإجراءات التحكم في الطلب الكلي
- اعتماد مبدأ التدرج والتتابع السليم في الإجراءات . فالمنطق الاقتصادي يعني أن هناك إجراءات تتم أولاً ثم تتبعها اجراءات أخرى . فلا معنى مثلا لتحرير التجارة قبل إعادة هيكلة مشروعات القطاع العام والخاص
- البعد الإقليمي ، أي أن تتم إجراءات الإصلاح الاقتصادي في إطار إقليمي أساسه التكامل العربي ، في حالة بلد كمصر

العنصر الخامس : نحو برنامج بديل

- سبق أن طرحت للمناقشة برنامجا بديلا عناصره
- البديل هو إعلان اقتصاد حرب، وتطبيق برنامج جاد للتقشف لتقليل الطلب الكلي، وإجراءات لدفع عجلة الإنتاج لزيادة العرض الكلى. يعنى:
  - إعادة النظر فى الإنفاق الحكومي غير الضروري مثل سفر المسئولين إلى الخارج والاحتفالات فى الداخل
  - مراجعة قائمة المشروعات الكبرى وتأجيل بعضها وإلغاء البعض الآخر (مشروع العاصمة الجديدة). تنفيذ مشروع قومي لتأهيل شبكة الصرف المغطى للأراضي الزراعية في الوجه البحري والصعيد
  - تشغيل المصانع المعطلة والتي قيل إنها بالآلاف
  - بدلاً من ضريبة القيمة المضافة، يؤخذ بنظام الضريبة التصاعدية على الدخل ويعاد العمل بالضريبة على الأرباح الناتجة عن معاملات البورصة

العنصر الخامس : نحو برنامج بديل

- وضع سقف معلن للدين العام لا يمكن تجاوزه لحماية الأجيال القادمة .
- محاربة الفساد فعلاً لا قولاً .
- وضع حد أقصى لزيادة كمية النقود بمعدل يساوي زيادة الإنتاج لضمان الاستقرار النقدي .
- وضع قيود على حركة رؤوس الأموال الساخنة .
- وضع قيود على الواردات إعمالاً لحقوق مصر كعضو في منظمة التجارة العالمية طبقًا للمادة 18- ب من اتفاقية الجات .
- تغيير نظام سعر الصرف بربط الجنيه المصرى بسلة عملات بدلاً من المعمول به حاليًا وهو الربط بالدولار الأمريكي فقط .
- إصدار تشريعات لتحقيق الكفاءة والعدالة : بالذات تعديل قانون إيجارات العقارات القديمة وقانون العلاقة الايجارية للأراضي الزراعية .

شكراً